

نائب دي ميستورا يعلن المشاركة في لقاء موسكو «بصفة مراقب» ولاقروف: نجاح الاجتماع مرتبط بعدم تكرار أخطاء «جنيف 2»



جندي اسرائيلي يحرس احد صواريخ القبة الحديدية التي نشرها الاحتلال في الجولان المحتل (رويترز)

قالت مصادر سورية معارضة من داخل محافظة القنيطرة إن مزرعة الأمل التي تعرض فيها موكب حزب الله وقيادات إيرانية لقصف الغارة الإسرائيلية يوم الأحد الماضي، تقع شمال بلدة خان أرنية بالقرب من تل الأحمر الشمالي الواقع ضمن اللواء 90 على خط وقف إطلاق النار مع هضبة الجولان المحتلة، ويوجد في البلدة حاجز لقوات حفظ السلام الدولية (اليونيفيل).

ويعتبر القتل الأحمر الشمالي، من أهم النقاط الاستراتيجية المتبقية مع النظام كونه يشرف على مجموعة من القرى ويكشف العمق المتقدم من أراضي القنيطرة في الجنوب.

كما يعتبر اللواء 90 من أهم نقاط الإمداد لقوات النظام بالذخيرة والسلاح وعناصر الجيش النظامي من قيادة اللواء 90 في عمليات النظام ضد مواقع «الجيش الحر» والفصائل الإسلامية التي تمكنت خلال عام 2014 من تحقيق تقدم كبير داخل القطاع الغربي فسي درعا، وفتحت طرق الإمداد بين جبهتي القنيطرة ودرعا ودمجتهما معا.

وتقدر مصادر عسكرية معارضة المناطق الجغرافي الخاضع لسيطرته ضمن محافظة القنيطرة، بنحو 70٪، فيما يحتفظ النظام بنحو 30٪ فقط، بينها نطاق سيطرته على اللواء 90 وخان أرنية والبعث، وبلدات حضر ومشقى وعيشة والصمادية الشرفية وزجبا وقل النورية، إضافة إلى مرتفع آخر يحاذي خان أرنية. كما يمتلك عدة سرايا عسكرية في مناطق سيطرته وهي مجدولية وخميسة وكوم الباشا وسرية الإشارة وسرية الدفاع الجوي.

للشعب السوري ووصل النقاش إلى طريق مسدود.. والسبب الثاني في فشل «جنيف 2»، بحسب لاقروف، كان الاستعراض العلني، فقد حضر الافتتاح ممثلون عن 70 بلدا، وجرى النقاشات بحضور منظمات دولية ودول إقليمية، وهو ما قيد المتحاورين بحسب الوزير الروسي، حيث إن بعض تلك الدول تمول جماعات معارضة بعيدة وتلمي عليها مواقفها. وتابع وزير الخارجية الروسي: «لهذا فإن المبادرة الروسية تقوم على جمع الفرقاء السوريين من مختلف أطراف المعارضة باستثناء المتطرفة منها، إلى طاولة حوار بعيدا عن الأضواء، أي أن يتحاور السوريون فيما بينهم، من دون مشاركة أي جهة أخرى، وبعيدا عن ضجيج الصحافة، وحتى روسيا الجهة المبادرة للعدسة لن يكون لها حضور أبدا». وبخصوص الضربة الإسرائيلية في سورية، مؤخر، التي أسفرت عن قتل عناصر من حزب الله وضابط إيراني كبير، قال لاقروف: «لا يحق لأي بلد توجيه ضربات عسكرية على أراضي بلد آخر، دون موافقة سلطاته، أو بقرار من مجلس الأمن الدولي، وتحت هذا تندرج الضربة العسكرية الإسرائيلية على ما سمته مواقع تنظيم النصرة في القنيطرة السورية، وينطبق الأمر نفسه على التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية».

اختلاف توجهاتها وخصوصا الائتلاف الوطني لقوى المعارضة وهيئة التنسيق الوطنية من أجل بناء إطار عام للعملية السياسية والتوافق على أسس للتفاوض. أما بالنسبة للقاء موسكو فقال التيار في بيانه أن «الأمر وصلت اليوم لحد لا يكفي فيه التشاور، بل لابد من بدء مسار تفاوضي جدي وفقا لأسس متفق عليها بغضى إلى حوار بين السلطة والمعارضة ومن هنا فقد يكون لقاء القاهرة فرصة مناسبة للبحث في هذه

إجراء جولة مباحثات جديدة مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والمغتربين تجاه الخطة المقدمة من دي ميستورا. وفي مجال متصل، أعلن تيار المعارضة السورية المعارض توجهه للمشاركة في لقاء القاهرة التنسيق للمعارضة السورية، مجددا رفضه المشاركة في لقاء موسكو المقرر نهاية الشهر. وأشار التيار في بيان له إلى أن مشاركته بلقاء القاهرة تأتي في إطار تواصله الدائم والمستمر مع القوى السورية على

إجراء جولة مباحثات جديدة مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والمغتربين تجاه الخطة المقدمة من دي ميستورا. وفي مجال متصل، أعلن تيار المعارضة السورية المعارض توجهه للمشاركة في لقاء القاهرة التنسيق للمعارضة السورية، مجددا رفضه المشاركة في لقاء موسكو المقرر نهاية الشهر. وأشار التيار في بيان له إلى أن مشاركته بلقاء القاهرة تأتي في إطار تواصله الدائم والمستمر مع القوى السورية على

تحليل إخباري

ضوء في نهاية نفق مساعي السلام بين الأتراك والأكراد رغم تصاعد العنف في المنطقة

اسطنبول - رويترز: تسببت موجة من أعمال القتل والانتخابات العامة التي ظهرت نذرها في الأفق والحرب الدائرة بسورية في تعقيد المساعي الرامية إلى وضع نهاية للتوتر الكردي المستمر منذ 30 عاما في تركيا وذلك في الوقت الذي لاحت فيه إمكانية لتحقيق انفراجة في محادثات السلام.

وتقول مصادر وثيقة الصلة بعملية السلام إن الزعيم الكردي المسجون عبدالله أوجلان ربما يدعو إلى إنهاء حملة الكفاح المسلح التي يشنها حزبه حزب العمال الكردستاني في تركيا بحلول مارس المقبل، لكن البعض يقول أيضا إن القلاقل جنوب شرق تركيا حيث يتركز الأكراد تشير إلى أن حزب العمال يستعرض عضلاته في إطار سعيه إلى إبراز نفوذه في المنطقة.

وبعد أربعة أشهر من أعمال شغب واسعة النطاق سالت فيها الدماء فجرها غضب الأكراد من رفض أنقرة المساعدة في الدفاع عن إخوانهم الأكراد في سورية تجددت أعمال العنف في بلدة الجزيرة قرب حدود سورية والعراق بين قوات الأمن وأنصار حزب العمال والإسلاميين الأكراد.

وكان سادس قتيل يسقط في الاضطرابات الأسبوع الماضي صبيا عمره 12 عاما. وقال حسين يايما، الأستاذ بجامعة غازي في أنقرة الذي زار الجزيرة مؤخرا، لرويترز «اعتقد أن بيانا إيجابيا سيصدر في الربيع لكن الحكومة تتحرك ببطء، وهذا البلاء يضايق الناس». وأضاف «الحكومة تتصرف على هذا النحو لأن الانتخابات قائمة ولأنها تخشى انقسام تركيا». ومثلما كان الحال في أسوأ أيام العنف خلال التسعينيات يهرع أهل الجزيرة إلى بيوتهم قبل حلول الليل. وجرى تدمير كاميرات المراقبة وحفرت خنادق حول الأحياء لمنع قوات الأمن من دخولها. ووصف يايما المدينة بأنها مشروع تجربي لخط حزب العمال لإقامة مناطق خاضعة لسلطته جنوب شرق تركيا على امتداد الحدود مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري شمال سورية. ويشعر نائب رئيس الوزراء التركي يلجين أكوچان وهو الشخصية الرئيسية في عملية السلام بالتفاؤل إذ قال في مقابلة الأسبوع الماضي «يمكن رؤية الضوء في نهاية النفق أضع من أي وقت مضى». ويبدو أيضا أن أوجلان المسجون في جزيرة إمرالي جنوبي اسطنبول منذ عام 1999 ملزم بالعملية.

لكن قادة حزب العمال الكردستاني في القواعد المنتشرة بجبال شمال العراق مالوا على مواقفهم المتشددة، وقد وصفوا العنف في الجزيرة بأنه «أرهاب الدولة»، وقالوا إن أنقرة تتبع سياسات «زائفة بوجهين». وقال القادة في بيان بعد مقتل الصبي «لا يمكن أن يظل أي هجوم في كركستان دون رد». وعلى شعبنا أن يرد على كل هجوم ويطور دفاعاته الذاتية وحق المشروع والديموقراطي في المقاومة». بل إن شخصية رئيسية على صلة وثيقة بعملية السلام متمثلة في شخص صلاح الدين دميرطاش أحد زعماء حزب الشعب الديمقراطي المؤيد للأكراد قال لقناة سي.إن.إن التركية يوم الأحد إنه ليس واقعا توقع صقفة من هذه الحكومة حتى إذا تفاوضت 50 عاما.

وجدت أحداث العنف الأخيرة نكريات أعمال الشغب في أكتوبر التي قتل فيها عشرات وكادت تفسد عملية السلام بسبب غضب الأكراد، مما اعتبروه دعما تركيا لتنظيم الدولة الإسلامية التي تقاتل الأكراد في سورية.

وردت الحكومة بإصدار تشريع يشدد الأمن العام خشية أن تفقد الدعم لعملية السلام التي استثمر فيها الرئيس رجب طيب اردوغان الكثير من رأسماله السياسي. وقال الكويجان نائب رئيس الوزراء في مقابلة مع قناة خبرترك التلفزيونية «لن نأخذ أي خطوة لا يقبلها المجتمع». وقال حسيب كابلان النائب عن حزب الشعب الديمقراطي إن الحكومة بحاجة إلى تقبل المحتوم ووضع إطار لاتفاق السلام. وأضاف لرويترز «لأن أماننا انتخابات والوقت محدود فنحن في فترة تتقلب قرارات مهمة بشأن المفاهيم والمؤسسات والظروف. وتوقع أن تصدر «اعلانات مهمة» بحلول مارس المقبل. ويتكتم المشاركون في المحادثات، ولا يخوضون في أي تفاصيل خشية تقويض احتمالات التوصل إلى اتفاق. ويطلب الأكراد بالافراج عن أوجلان والعفو عن المقاتلين واتخاذ خطوات صوب تأسيس حكم ذاتي لهم.

خصصت 460 مليون دولار لمكافحة الإرهاب واستحدثت أكثر من 2600 وظيفة أمنية باريس تفرض إجراءات جديدة وتراقب 3 آلاف مشتبه به وارتفاع عدد الفرنسيين المنضمين إلى التنظيمات المتطرفة لـ 130٪



باكستانيون يتظاهرون في اسلام اباد للتعبير بالرسم المسيسة التي نشرتها الصحيفة الفرنسية شارلي ابيدو (أ.ف.ب)

قطع الرؤوس التي شاهدوها، في إشارة إلى عمليات نهب الرهائن على يد التنظيم. وأضاف أن نحو 190 فرنسيا عادوا من سورية إلى البلاد، واصفا إياهم بـ«القنابل المحتملة» التي تهدد الأمن في فرنسا، ولم يوضح التقرير تفاصيل الجهاديين الفرنسيين الذين سافروا إلى العراق.

نحو 94 فرنسية لا تتخطى أعمارهن 25 عاما بالسفر إلى سورية بدوافع إنسانية، لكن سرعان ما تم احتجازهن واستخدامهن لأغراض جنسية ولم يعد أي منهن إلى فرنسا حتى الآن. وورد التقرير مغادرة نحو 240 جهاديا فرنسيا سورية، بعد أن تعرضوا لصدمة نتيجة المارك الشرسة هناك وعمليات

للقتل في سورية، ولم تتمكن الشرطة من الغاء القبض عليهم حتى تاريخ الانتهاء من إعداد التقرير يوم 16 يناير الجاري. وكانت السلطات الفرنسية قد سجلت في يناير من عام 2014 انضمام نحو 224 فرنسيا لتنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» في سورية. وأشار التقرير كذلك إلى «قيام

التنظيمات الجهادية الراهقين في السفر إلى مناطق القتال في كل من سورية والعراق. ونقل التقرير عن مسؤول بالشرطة الخاصة قوله: «لا يمر أسبوع دون أن نسجل ما بين 10 و15 حالة تطوع لفرنسيين في التنظيمات الجهادية». وبحسب التقرير، فإن ما لا يقل عن 393 فرنسيا سافروا

ويعاد أسبوعين على مقتل 17 شخصا في هجمات شنها متطرفون على صحيفة شارلي ابيدو الساخرة وعلى مطعم يهودي، كشف فلس عن استحداث 2680 وظيفة خلال 3 أعوام لمكافحة الإرهاب بشكل أفضل. وحذر فالس في قصر الإليزيه وهو يشرح تفاصيل الإجراءات الأمنية الجديدة من أن «الخطر لا يزال عاليا جدا». وعلن فالس عن هذه الإجراءات الجديدة بالتزامن مع تقرير استخباراتي يشير إلى ارتفاع عدد الفرنسيين المنضمين إلى «تنظيمات متطرفة» من 555 فرديا في شهر يناير 2014 إلى 1281 فرنسيا حتى 16 يناير 2015، وهي نسبة ارتفاع تقدر بـ130٪.

باريس - رويترز - أ.ف.ب: أعلن رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس أمس أن أجهزة مكافحة الإرهاب الفرنسية يجب أن تراقب حاليا حوالي 3 آلاف شخص وهو ما سيستدعي إنفاق 425 مليون يورو أي ما يعادل 463 مليون دولار على الإجراءات الأمنية لمنع وقوع هجمات جديدة. وبعد أسبوعين على مقتل 17 شخصا في هجمات شنها متطرفون على صحيفة شارلي ابيدو الساخرة وعلى مطعم يهودي، كشف فلس عن استحداث 2680 وظيفة خلال 3 أعوام لمكافحة الإرهاب بشكل أفضل. وحذر فالس في قصر الإليزيه وهو يشرح تفاصيل الإجراءات الأمنية الجديدة من أن «الخطر لا يزال عاليا جدا». وعلن فالس عن هذه الإجراءات الجديدة بالتزامن مع تقرير استخباراتي يشير إلى ارتفاع عدد الفرنسيين المنضمين إلى «تنظيمات متطرفة» من 555 فرديا في شهر يناير 2014 إلى 1281 فرنسيا حتى 16 يناير 2015، وهي نسبة ارتفاع تقدر بـ130٪.

آبي يصف مهلة التنظيم للإفراج عنهما بأنه «سباق صعب مع الوقت» اليابان تطلب مساعدة فرنسا لإنقاذ مواطنيها من يد «داعش»

منذ أسابيع عدة، وظهر أحدهما الذي عرف باسم هارونا بوكاوا (42 عاما) في شريط فيديو سابق بث في أغسطس وهو يستجوب بقسوة من قبل خاطفيه، على الأرجح في محافظة حلب بشمال سورية. وهو يدير شركة خاصة صغيرة باسم «برايفت ميليتري كومباني» مهمتها «مساعدة اليابانيين في الخارج». أما الرهينة الآخر كنجي غوتو المولود في 1967 فهو صحفي مستقل يزود محطات التلفزة اليابانية بتحقيقات صحافية عن الشرق الأوسط، كما كان ناشطا أيضا في المجال الإنساني بحسب هيروميسا تاكايا المتحدث باسم اللجنة اليابانية لليونسيف الذي قال «إن غوتو عمل بكد في خدمة الأطفال في العالم الإسلامي».

قصارى الجهود من أجل إيجاد مخرج إيجابي». إلا أنه لم تتأكد بعد رسميا صحة الشريط المصور الذي بثه تنظيم الدولة الإسلامية، لكن إخراجها يذكر بالشرطة السابقة التي تنبئ فيها التنظيم الجهادي إعدام صحافيين اثنين وثلاثة غربيين يعملون في المجال الإنساني اختطفوا في سورية. وذكرت شبكة التلفزيون ان اتش كي من جهتها أنها تحدثت عبر رسائل الكترونية مع «ناطق باسم تنظيم الدولة الإسلامية» الذي «أقر بالوقائع فعليا»، وأضاف بخصوص الفدية المطلوبة «لأن الأمر ليس لأنهم بحاجة لئمال، فهي ليست معركة اقتصادية بل إنها معركة نفسية». وكان الرهينتان قد دخلا في سورية خلال الصيف والخريف الماضيين وفقد الاتصال معها

وقت ممكن». وأوضح المتحدث باسم الحكومة اليابانية إن طوكيو «تتحقق من الشريط» وأن نائب وزير الخارجية ياسوهيدي تاكاياما سيقووجه إلى الأردن لتابعة الملف. وقد عاد رئيس الحكومة اليابانية لتوه من إسرائيل بعد أن أخصر جولته في الشرق الأوسط، وترأس اجتماعا مع أعضاء فريقه. وقال آبي للصحافيين «التفتيت الرئيس الفلسطيني محمود عباس وطلبت منه التعاون» كما قال أنه طلب الأمر نفسه من قادة مصر والأردن وتركيا عبر اتصالات هاتفية. وتابع رئيس الوزراء الياباني الذي بدأ متوترا وحذرا في اختيار كلماته «أكدوا لي أنه سيبدلون

وعدم الإفراج عنهما، أعلن وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا أمس الأول أنه طلب مساعدة فرنسا لتحرير الرهينتين اليابانيتين اللذين أسرهما التنظيم. وجاء في بيان لوزارة الخارجية اليابانية في طوكيو أن كيشيدا الموجود حاليا في لندن اتصل هاتفيا أمس الأول بنظيره الفرنسي لوران فابيوس. وقال كيشيدا لفابيوس «ترغب حكومتنا في التعاون مع فرنسا خصوصا من أجل تبادل معلومات بهدف إطلاق سراح مواطنينا سريعا». وأوضح البيان أن وزير الخارجية الفرنسي تعهد العمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات اليابانية للتوصل إلى حل بأسرع

عواصم - وكالات: طلبت طوكيو مساعدة فرنسا لتحرير الرهينتين اللتين يحتجزهما تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، أمس الأول وصف رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي المهلة التي منحها التنظيم لبلاده قبل اعدام مواطنيه بدالسباق الصعب مع الوقت». وقال رئيس الحكومة اليابانية «أنه سباق صعب مع الوقت، لكنني طلبت من الوزراء بذل كل ما في وسعهم من جهود للإفراج عن الرهينتين، عبر استخدام كل القنوات البيولوجية والطرق الأخرى الممكنة» مكررا القول «أنه يستسلم التهديدات الإرهابيين، وذلك بعد أن أعلن داعش أن أمام اليابان 72 ساعة لدفع 200 مليون دولار فدية، وإلا فسيقوم

وعدم الإفراج عنهما، أعلن وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا أمس الأول أنه طلب مساعدة فرنسا لتحرير الرهينتين اليابانيتين اللذين أسرهما التنظيم. وجاء في بيان لوزارة الخارجية اليابانية في طوكيو أن كيشيدا الموجود حاليا في لندن اتصل هاتفيا أمس الأول بنظيره الفرنسي لوران فابيوس. وقال كيشيدا لفابيوس «ترغب حكومتنا في التعاون مع فرنسا خصوصا من أجل تبادل معلومات بهدف إطلاق سراح مواطنينا سريعا». وأوضح البيان أن وزير الخارجية الفرنسي تعهد العمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات اليابانية للتوصل إلى حل بأسرع